

كيف أعادت صواريخ اليمن رسم موازين القوى في العمق السعودي؟



إن ما نشهده اليوم ليس مجرد تصعيد عسكري، بل هو استحقاق سياسي وعسكري تفرضه ضرورة كسر الحصار الجوي والبحري والبري الذي تفرضه السعودية على الشعب اليمني.

فمنذ اللحظة التي أعلنت فيها منعاء فرض الحصار البحري على السفن المرتبطة بالسعودية رداً على سياسة التجويع والحصار المفروضة على اليمن، بدأت ملامح خريطة القوى في المنطقة تتغير.

لم تعد الجغرافيا اليمنية مجرد ساحة للدفاع، بل تحولت إلى منصة انطلاق لعمليات دقيقة تطال العمق الاقتصادي والمنشآت النفطية، محولةً أوراق الضغط من الداخل اليمني إلى الشرايين الحيوية التي

تعتمد عليها الرياض، في مشهد يثبت أن زمن الاستفراد باليمن قد ولى إلى غير رجعة.

إعلان معادلة الحصار بالحصار:

لم يكن إعلان صنعاء فرض حصار بحري على السفن المرتبطة بالسعودية مجرد تهديد عابر، بل كان قراراً استراتيجياً مدروساً جاء نتيجة لعدم امتثال الرياض لمتطلبات الهدنة وتوسعها في سياسة خنق اليمن عبر الموانئ والمطارات.

لقد حاولت السعودية الالتفاف على المطالب الشعبية من خلال استمرار الحصار، فكان الرد من صنعاء بفرض حصار مقابل حصار.

هذا التصعيد الذي بدأ بإعلان حظر حركة السفن المرتبطة بالجانب السعودي في البحر الأحمر، أثبت أن القوة العسكرية اليمنية باتت تمتلك القدرة على التحكم في الممرات الملاحية الحساسة.

إن هذا الانتقال من مرحلة الدفاع عن الممرات إلى مرحلة استخدامها كأداة ضغط سياسي واقتصادي، يعكس نمجاً في التفكير العسكري، حيث يتم توظيف الجغرافيا لخدمة القضية الوطنية، وتحويل نقاط القوة السعودية في البحر إلى نقاط ضعف قاتلة أمام الصواريخ والمسيرات اليمنية.

من استهداف السفن إلى ضرب المنشآت:

بعد أن حاولت القوات السعودية الرد عبر الضربات الجوية المتكررة التي استهدفت مواقع في اليمن، طنت الرياض أنها ستعيد المشهد إلى ما كان عليه، لكنها أخطأت التقدير تماماً. لم تقف صنعاء عند حدود الرد العسكري التقليدي، بل انتقلت إلى استهداف السفن في المياه الإقليمية، متبوعة بعمليات نوعية وصلت إلى أعماق العمق السعودي. إن التسلسل الزمني للأحداث يكشف عن تصعيد منضبط؛ فكل ضربة سعودية كانت تُقابل برد يمني أشد وقعاً وأبعد مدى.

لم يعد الهدف مجرد استهداف مواقع عسكرية، بل امتد ليشمل تهديد السفن التجارية المرتبطة بالعدوان، مما أدى إلى اضطراب في حركة الملاحة وتغيير مسارات الناقلات، وهو ما يمثل ضربة موجعة لسمعة السعودية الملاحية وقدرتها على تأمين خطوط إمدادها في ظل هذا الصمود اليمني الأسطوري.

وصل التصعيد إلى ذروته عندما انتقلت العمليات اليمنية لتطال العصب الحساس للاقتصاد السعودي في منطقتي جيزان وينبع. إن استهداف منشآت أرامكو والمنشآت النفطية في هذه المناطق ليس مجرد عملية عسكرية، بل هو إعلان عن قدرة اليمن على الوصول إلى مفاصل الاقتصاد العالمي التي تتحكم بها الرياض. فبعد أن كانت جيزان تمثل خطأً دفاعياً سعودياً، أصبحت هدفاً مباشراً لعمليات الرد السريع.

أما الوصول إلى ينبع، التي تُعد الشريان البديل لتصدير النفط السعودي، فهو يمثل ذروة التفوق الاستراتيجي لصنعاء؛ حيث تدرك القوات المسلحة اليمنية أن ضرب ينبع يعني وضع الاقتصاد السعودي بأكمله تحت رحمة الفرار السياسي اليمني. هذا التصعيد يثبت أن المعادلة لم تعد رد فعل، بل أصبحت فعلاً استراتيجياً يهدف إلى إجبار العالم والرياض على الاعتراف بحقوق اليمن ورفع الحصار فوراً.

إن ما يحدث اليوم هو ولادة نظام أمني جديد في المنطقة، حيث لم تعد القوة الغاشمة والتحالفات الدولية كافية لفرض الإرادة على اليمن. إن صمود صنعاء وقدرتها على تنفيذ عمليات معقدة في البحر

وفي العمق السعودي، تؤكد أن قرار السيادة اليمنية أصبح فوق كل اعتبار.

إن فرض معادلة الرد بالمثل قد خلق توازناً جديداً؛ فكلما حاول العدوان التوسع في حصاره، اتسعت رقعة الاستهداف اليمني لتشمل منشآت وممرات أكثر حيوية.

إن هذا المسار يثبت أن القوات المسلحة اليمنية تمتلك من الأدوات والقدرة ما يجعل أي محاولة للالتفاف على مطالب الشعب اليمني مكلفة جداً للرياض وحلفائها. لقد أصبحت صنعاء اليوم هي من ترسم قواعد الاشتباك، وهي من تضع الشروط، في مشهد يجسد معنى السيادة والكرامة الوطنية في أبهى صورها.

ختاماً، إن المسار الذي اختارته صنعاء هو مسار الحق والندية، حيث أثبتت الأيام أن لغة القوة هي الوحيدة التي تفهمها القوى التي تتبنى سياسة الحصار.

إن استهداف السفن والمنشآت النفطية في جيزان وينبع ليس إلا رسالة واضحة بأن الحصار لن يمر دون ثمن باهظ. ستبقى القوات المسلحة اليمنية صلبة، مستمرة في فرض معادلتها، حتى يرفع الحصار عن اليمن وتستعيد البلاد كامل سيادتها ومواردها، ليبقى التاريخ شاهداً على أن إرادة الشعوب أقوى من كل التحالفات والترسانات.